من تعقبات المبرد لآراء سيبويه من خلال كتابه المقتضب

الشارف محمد ضو عبد العزيز

كلية الآدب، جامعة بني وليد

مقدمـــــــــــــة

الحمد لله رب العالمين ، نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا ، يليق بالجلال والكمال ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبد الله الصادق الأمين ، اللهم صل وسلم وبارك عليه ، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

فإن البحث العلمي ونشره من أجل الأعمال وأشرفها ، به تتضح العلوم ، وتنشر رسالتها ؛ فالعلم لا يكون علما إلا إذا انتقل من عقل صاحبه إلى عقول أخرى ، وهذا يتضح من اسمه (علم) بمعنى معلوم ، فهذا العلم أو المعلوم لابد له من هذه الحركة والانتقال من عقلٍ عَقَلَهُ وحواه وتفهمه وتشربه ، إلى عقول أخرى تعقله وتتفهمه ، بأي طريقة من طرق النقل ، والمتمثلة في الإلقاء المباشر نحو التبليغ ، أو الدروس والمحاضرات ، أو الإلقاء غير المباشر والمتمثل في التأليف النشر .

ومنذ أن عرف الإنسان معارفه الأولى وبدأ يتناقلها عبر أجياله المتعاقبة لم تنقطع هذه الحال ، بل ازدادت وتطورت بحسب الإمكانات المتاحة لكل عصر ، فيبني اللاحق على ما أُثِر من السابق بعد أن يمحصه وينقده سلبا وإيجابا ، وله الحق كل الحق في ذلك ، مع أدب ، واحترام ، وعدم غمض حق في الفكرة والسبق ، وهذا شأن سلف الأمة من العلماء الذين تواتر عنهم العلم بمختلف فنونه دونما تسليم ، بل تجد العالم منهم ينظر ويمحص ويدقق ، ويرد ما لا يراه ، ويؤيد ما يراه ، دون تحيز ، أو هوى ، أو اتّباع ، وبتجرد وأمانة وصدق .

يقول ابن جني : " وحقيق على من نظر في كتاب قد عُنِي به واضعه ، وانصرف إلى الاهتمام به مصنفه ، فحظِي منه بأقصى ما طلب ، ووصل إلى غايته من كثب ، أن يحمد الله على ما وهبه له من فهمه ، وأن يسلِّم لصاحبه ما وفره عليه من حفظه ، وأن **يَعْتَزِي** فيما يحكيه عنه **إليه** ، فإن فعل ذلك فعلى محجة أهل العلم والأدب وقف ، وإن أبى إلا كفـــران النعمـــة فعن المروءة والإنسانية صدف " (

ابن جني 1999 ، 35) .

ولا شك أن كلام ابن جني يسري على معاصريه وسابقيه ، ولا يمنع من سريانه على لاحقيه من أهل العلم ، وبين أيدينا بحث حول هؤلاء الأفاضل ، انصرفتُ فيه للنظر حول تعقبات المبرد لأراء سيبويه من خلال كتابه (المقتضب) ، فقد أورد المبرد عبارات ترد بعض آراء سيبويه منها على سبيل المثل : (وليس القول عندي كما قال ، وليس القول عندي كما ذهب إليه ، أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزا ، وقد يجوز ما قال ولكن المختار ما ذكرنا ، وليس هذا بصواب ولا قياس ، فهو غلط منه ، وهذا خطأ) ، إلى غير ذلك من العبارات التي تدل على النظر والتدبر ، والرفض ، أو القبول لما قال به سيبويه ، وقال في مواضع أخرى : (والقياس والصواب قول سيبويه ، والقول عندي كما قال) ، فأردت المحاولة في أن استوضح هذه الآراء لكليهما ومعرفة الوجه الذي توجه عليه ، وكذلك عرض هذه الآراء والمسائل على آراء أئمة اللغة والنحو ومعرفة الراجح لديهم منها ، بعد التأكد من نسبة الرأي لسيبويه من خلال (الكتاب) . وتناولت هذه المسائل والآراء حسب تسلل ورودها في (المقتضب) . وسأعمد لتلك المسائل دونما التعرض للإمامين بالذكر والتعريف فهما أشهر من أن يعرّف بهما مثلي في بحث صغير .

ـ المسألة الأولى حول الإدغام ، وهو في اللغة الإدخال ، أما في الاصطلاح فهو " رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة ، ووضعك بهما موضعا واحدا " (ابن عصفور 1996 ، 403) .

ويقول ابن الحاجب (ت 646 هـ) في الشافية :

إدغامهم نطقك بالساكن مع محرك من مخرج حيث وقع

وذاك قد يكون في مثلين اجتمعا أو متقاربين

فبين ابن الحاجب ماهية الإدغام ، ثم بين أنه يكون في المثلين أو المتقاربين (ينظر ابن الحاجب 1995 ، 2 / 80) . إلا أن السيوطي (ت 911 هـ) يوضح هذا بما لا يخلو من فذلكة لطيفة فيقول : " وهذا التقسيم إنما هو بالنظر إلى الأصل ، وإلا فلا إدغام إلا إدغام مثل في مثله ، ألا ترى أن المتقارب يقلب من جنس الحرف الأخير فيؤول إلى أنه إدغام مثل في مثل " (السيوطي بد ت ، 3 / 482) .

فعندما نقول مثلا (ادمغ خلفا) ونريد الإدغام إذ يجوز هنا البيان والإدغام وكلاهما جائز وإن كانت الأفضلية للبيان ، قال سيبويه : " الغين مع الخاء البيان أحسن والإدغام حسن " (سيبوي 1988 4 / 451) ، فعند الإدغام تقلب الغين خاء وتدغم الخاء في الخاء ، فتصير (ادمخّلفا) ، وبهذا يكون ما قاله السيوطي مستقيما وهو إدغام مثلين ، وليس إدغام متقاربين ، إلا بالنظر إلى الأصل .

وعقد المبرد بابا في كتابه المقتضب سماه (هذا باب الإدغام في المقاربة وما يجوز منه وما يمتنع) (

المبرد بد ت ، 1 / 207) . وهو على غرار فعل سيبويه ، الذي عقد بابا في الكتاب سماه (باب الإدغام في الحروف المتقاربة) قال فيه : " ثم نعود إلى الإدغام في المقاربة التي يدغم بعضها في بعض " (سيبويه 1988 ، 4 / 449) . وذكر الإدغام في الهاء مع الحاء ، والعين مع الحاء ، ثم الغين مع الخاء ، ثم القاف مع الكاف والجيم مع الشين واللام مع الراء ولم يتعرض لإدغام العين والحاء في الغين والخاء الذي قال عنه المبرد : " يجوز في قول بعض الناس ولم يذكر ذلك سيبويه ، ولكنه مستقيم في اللغة معروف جائز في القياس " (المبرد بد ت ، 1 / 208) .

ومثّل أبو العباس لإدغام الحاء في الغين بـ (امدغّالبا) تريد (امدح غالبا) ، ولإدغام الحاء في الخاء بـ (امدخّلفا) تريد (امدح خلفا) . ثم مثّل لإدغام العين في الخاء بـ (اسمخّلفا) تريد (اسْمعْ خلفا) ، ولإدغام العين في الغين بـ (اسمغّالبا) تريد (اسْمعْ غالبا) .

ثم قال : " وسيبويه يأبى هذا " (السابق 1 / 209) . ويشرح ابن عصفور (ت 669 هـ) في الممتع رأي سيبويه في منع ذلك بقوله : " لم يجز إدغام واحد من الحاء والعين والهاء في الغين والخاء أعني لكونهما قد أُجريا مجرى حروف الفم ؛ فكما أن حروف الحلق لا تدغم في حروف الفم فكذلك لا تدغم الهاء ولا الحاء ولا العين فيهما " (ابن عصفور 1996 434) .

وهذا يدفعه استعمال اللغة ؛ فما مثّل به المبرد يرد وبقوة على مثل هذه الآراء ، وأرى أنه هو الحكم والفيصل ؛ أي الاستعمال اللغوي .

ـ المسألة الثانية :

قال الشاعر : للبس عباءة وتقرّ عيني أحب إليّ من لبس الشفوف

وظاهره عطف الفعل (تقر) على الاسم (لبس) ، فيقول سيبويه : " لما لم يستقم أن تحمل (وتقر) وهو فعل ، على (لبس) وهو اسم ، لما ضممته إلى الاسم ، جعلت (أحب) لهما ولم ترد قطعه لم يكن بد من إضمار أن وسترى مثله مبينا " (سيبويه 1988 3 / 46) .

وساق البيت التالي للتبيين

قال الشاعر : وَمَا أَنَا لِلشّيء الّذي لَيْسَ نَافِعي وَيَغْضَبُ صَاحبِي بِقَوْلِ

جاء (يغضب) بالرفع في الكتاب ، وورد بالنصب في المقتضب ، والمعنى أن الشاعر يريد أن يخبر بأنه لا يقول ما ليس ينفعه ولا يقول ما يغضب صاحبه ، فعند النظرة الأولى ترى أن الشاعر قد عطف (يغضب) على (الشيء) ، وهذا لا يستقيم " لأن الأسماء لا تعطف على الأفعال ، ولا تعطف الأفعال على الأسماء " (ابن السراج 1999 ، 2 / 150) . وعلق سيبويه بقوله : " و(يغضب) معطوف على (

الشيء) ، ويجوز رفعه على أن يكون داخلا في صلة الذي " (سيبويه 1988 ، 3 / 46) .

فسيبويه أجاز في البيتين النصب والرفع ، فالنصب بتقدير (أنْ) مضمرة قبل الفعل في البيتين ، والرفع على أن يكون الفعل في البيتين داخلا في صلة (الذي) ، وقدم سيبويه النصب فيهما ، والمبرد لم يعلق على البيت الأول ، وقال عن البيت الثاني : " وليس القول عندي كما قال " (المبرد بد ت ، 2 / 19) .

ويعلل رده لتقديم سيبويه للنصب على الرفع بأن المعنى الذي يصح عليه الكلام يكون بأن يقع (يغضب) في الصلة ، والمعنى عنده (والذي يُغضب صاحبي) ، وسيبويه قال بهذا المعنى في حالة الرفع ، وكأن السهيلي (ت 581 هـ) يزيل اللبس والخلاف بين الإمامين بقوله : " أنا لا نجيز إضمار (أن) إلا بإحدى شرائط ، أما مع الواو العاطفة على مصدر ... وإنما جاز هذا مع المصدر لأن الفعل المنصوب بأن مشتق من المصدر ودال عليه بلفظه ، فكأنك عطفت مصدرا على مصدر " (السهيلي 1992 ، 247) .

ففي البيت الأول تحقق هذا فكأننا عطفنا مصدر الفعل (تقرّ) على المصدر (لبس) والمعنى استقام ، للبس عباءة وقرة عيني (ينظر الأزهري 2000 ، 2 / 389) ، أحب إلي من لبس الشفوف ، في حين أن المعنى لم يكن كذلك في البيت الثاني إذ لابد من وقوع الفعل (يغضب) في حيز الصلة . فلا يصح ما أنا للشيء الذي لا ينفعني وغَضَب صاحبي بقؤول . وإنما المعنى والذي يغضب صاحبي وعلى هذا أرى أن ما ذهب إليه المبرد هو الراجح .

إذ المعنى هو الأصل في الإعراب ، وما الإعراب إلا فرع المعنى .

ـ المسألة الثالثة :

من الأسماء العاملة عمل الفعل اسم الفاعل ، وقيدتِ القواعد النحوية عمله بقيود بناء على استقراء اللغة ، وتبعه في هذا العمل صيغ المبالغة منه (ينظر ابن يعيش 2013 ، 6 / 99) ، التي تأتي على الأوزان الخمسة المعروفة ، فهي تنصب المفعول كما ينصبه اسم الفاعل لأنك إنما تريد بها ما تريد باسم الفاعل إلا أن هذه الأوزان أكثر مبالغة .

هذا مذهب سيبويه ، إلا أن المبرد لم يرتضيه منه على إطلاقه وقال : " فأما ما كان على فعيل نحو (رحيم ، وعليم) فقد أجاز سيبويه النصب فيه ، ولا أراه جائزا " (المبرد بد ت ، 2 / 114) .

إلا أن عبارة الإمام أبي العباس أوقعتني في لبس وإشكال أطال حيرتي إلى أن تمكنت من فهمها بعد بذل كثير جهد في المطالعة حول هذا الموضوع ، ولعلك تسأل عن تلك الحيرة فأقول ببساطة قوله :

" فقد أجاز سيبويه النصب فيه " وكان الأوضح والأسهل لمثلي أن يقول : النصب به ؛ إذ الحديث عن عمله وليس عن إعرابه .

وعلل المبرد عدم جواز ما قال به سيبويه بقوله : " وذلك أن (فعيلا) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى ، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به، والفعل الذي هو لفعيل في الأصل إنما هو ما كان على (فَعُلَ) نحو: كرُم فهو كريم ، وشرُف فهو شريف وظرُف فهو ظريف " (السابق 2 / 114 ، 115) .

وأيد ابن السراج مذهب المبرد بقوله : " وقد أجرى سيبويه: "فعيلًا" "كرحيم" و"عليم" هذا المجرى ، وقال: معنى ذلك المبالغة ، وأباه النحويون من أجل أن " فعيلًا " بابه أن يكون صفة لازمة للذات وأن يجري على (فَعُلَ) نحو: ظَرُفَ فهو ظريف، وَكرُمَ فهو كريم، وشَرُفَ فهو شريف، والقول عندي كما قالوا " (ابن السراج 1999 ،1 / 124) .

وانقسم النحاة حول هذه المسألة ، قال أبو حيّان : " فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إعمال شيء منها في المفعول ... وذهب سيبويه إلى إعمالها الخمسة ، ومنع أكثر البصريين فعيل وفَعِل ، منهم المازني ، والزيادي ، والمبرد ، وأجاز الجرمي إعمال فعيل دون فعل " (أبو حيّان 1998 ، 5 / 2283) .

وأيد ابن يعيش مذهب سيبويه فقال : " والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، وهو القياس ، لأن صفات المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدى ... فيجوز زيد رحيم عمرا ، كما تقول راحم عمرا ، لأنه معدول عنه ، هذا مع السماع " (ابن يعيش 2013 ، 6 / 107) .

وقد يكون قول ابن مالك : " وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه " ابن مالك بد ت ، 2 / 1037) أحسن ما يُرد به على ابن يعيش .

وأنا أذهب مع ما اختاره أبو حيان حيث قال : " والذي أختاره جواز القياس في فعول ، وفعّال ، ومفعال ، والاقتصار في فعيل ، وفعل على المسموع " (أبو حيان 1998 ، 5 / 2283) .

ـ المسألة الرابعة :

من المعلوم أن الأصل في الكلم العربي الإعراب ، ومحله الحرف الأخير من الكلمة المعربة وذلك لأسباب منها :

ـ الإعراب طارئ على الكلمة ، فدخلها بعد استيفاء معناها ، فلا بد أن يكون في آخرها .

ـ حركة الإعراب تحذف وقفا وتثبت وصلا ، وهذا لا يتأتى إلا في آخر الكلمة .

ـ لا يمكن أن يكون الإعراب في أول الكلمة لأن منه السكون ، والابتداء بالساكن ممتنع .

ـ لا يمكن أن يكون الإعراب في وسط الكلمة ، وقد تكون بأكثر من ثلاثة أحرف ، ولا دليل على تحديد حرف الإعراب .

ـ وأخيرا فإن الإعراب بمثابة الصفة للموصوف .

والمسألة حول ألف التثنية ، هل هي حرف إعراب ، أم دليل إعراب ؟

قال أبو العباس : " فأما سيبويه فيزعم أن الألف حرف الإعراب ، وكذلك الياء في الخفض والنصب ... والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان في الدال من زيد ونحوها " (المبرد بد ت ، 2 ، 153 ، 154) .

واختلف النحاة حول هذه المسألة فقال سيبويه إن الألف في حال رفع المثنى والياء في حال نصبه وجره هي أحرف الإعراب ، " وهو قَول أبي إِسْحَاق وَابْن كيسَان وَأبي بكر وَأبي عَليّ " (ابن جني بد ت ، 49) وتبع المبرد أبا الحسن الأخفش في قوله بأن حرف التثنية ليس بحرف إعراب ولا هو بإعراب لكنه دليل الإعراب ، فإذا كان في الاسم المثنى ألفا كان دليل الرفع وإن كان ياء فهي دليل النصب أو الجر ، قال : " وجعل الرفع بالواو ليكون علامة للرفع ، وجعل رفع الاثنين بالألف " (الأخفش 1990 ،1 / 14) .

قال أبو علي : " وأقوى هذه الْأَقوال قول سيبويه ، وَالدَّلِيل على صحة قول سيبويه أَن الْألف حرف إِعْرَاب دون أَن يكون الْأَمر فيها على ما ذهب إِليه غيره أَن الَّذي أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب في نحو رجل وفرس هو موجود في التّثنية في نحو قَوْلك رجلَانِ وفرسان وَهُوَ التَّمَكُّن " (ابن جني بد ت 51) .

المسألة الخامسة :

ورد في لسان العرب : " قعس ، القعس نقيض الحدب وهو خروج الصدر ودخول الظهر ... ورجل أقعس ثابت عزيز منيع ، وتقاعس العز أي ثبت وامتنع ولم يطاطئ رأسه فاقعنسس ... والمقعنسس الشديد " (ابن منظور 1414 هـ ، مادة ق ، ع ، س) .

قال المبرد : " وكان سيبويه يقول في (مقعنسس) مقاعس ، وهذا غلط شديد " (المبرد بد ت ، 2 / 235) .

هذا عن التكسير، وتناول المبرد هذا أيضا عند حديثه عن التحقير فقال : " وكان سيبويه يقول في تحقير مقعنسس مقيعس ومقيعيس وليس القياس عِنْدِي مَا قَالَ لِأَن السِّين فِي مقعنسس مُلْحقَة والملحق كالأصلي وَالْمِيم غير مُلْحقَة فَالْقِيَاس قعيسس وقعيسيس" (السابق 2 / 253 ، 254).

وذكر ذلك سيبويه عندما تحدث عن تحقير هذا الاسم فقال : " وإذا حقَّرت مقعنسٌ حذفت النون وإحدى السينين، لأنَّك كنت فاعلاً ذلك لو كسرته للجمع " (سيبويه 1988 ، 3 / 429) . فقال ضمنا أن تكسيره يكون بحذف النون وإحدى السينين ، وهذا الذي رآه المبرد (غلط شديد) ، وبعد تتبع آراء النحاة سيتضح أن كلمة المبرد هذه ليست في محلها ، قال ابن جني : " وفي قولهم: خنافق تقوية لقول سيبويه في تحقير مقعنسس وتكسيره "مقاعس ومقيعس" فاعرفه ؛ فإنه قويّ في بابه " (ابن جني بد ت ، 2 / 480) .

والخلاف بين الإمامين في الحرف أو الحروف الأوْلى بالحذف عند جمع التكسير ، وعند التحقير ، فسيبويه عند تكسيره لـ(مقعنسس) يحذف النون وإحدى السينين ، ويرى المبرد أن هذا غلط وينعته بالشديد ، ويرى أن الأوْلى بالحذف الميم وإحدى السينين ، وعند التحقير كذلك .

قال ابن مالك : فالميم بالإبقا لدى عمرو أحق ... والعكس عند ابن يزيد المستحق

فقال في "مقعنسس" "قعاسس" ... وسيبويه قائل "مقاعس" (ابن مالك بد ت ، 4 / 1873)

وعند النظر في الأوْلى بالحذف يقول أغلب أهل النظر إن " الاسم إذا كان فيه من الزوائد ما يخل بقاؤه بمثالي الجمع -أعني فعالل وفعاليل - ، توصل إليهما بحذفه ، فإن تأتي أحد المثالين بحذف بعض وإبقاء بعض ، أبقى ما له مزية في المعنى أو في اللفظ " (المرادي 2008 ، 3 / 1411) .

وخطأ المبرد سيبويه في هذه المسألة وذلك عندما حذف سيبويه النون والسين وأبقى الميم لكونها لها مزية في المعنى وهو إفادة معنى اسم الفاعل ، وقال المبرد أن الحذف يكون في الميم والنون ، واحتج بقوله " لِأَن السِّين فِي مقعنسس مُلْحقَة والملحق كالأصلي وَالْمِيم غير مُلْحقَة فَالْقِيَاس قعيسس وقعيسيس " (المبرد بد ت ، 2 / 254) .

وشرح صاحب الهمع ذلك بقوله : " أَن السِّين أشبهت الأَصْل فَحكم لَهَا بِحكمِهِ أَلا ترى أَنَّك تَقول فِي محرنجم ومدحرج حراجم ودحارج فتحذف الْمِيم وتبقي الْحَرْف الْأَصْلِيّ " (السيوطي بد ت ، 3 / 368) .

قال عباس حسن : " وهذه تعليلات جدلية، مصطنعة. والتعليل الحق الذي يعتمد عليه في هذا الموضوع وأشباهه، هو السماع ليس غير. وقد ورد السماع بما يؤيد الرأيين " (حسن بد ت 4 / 669) .

المسألة السادسة :

تعقب أبو العباس المبرد سيبويه في مسألة تحقير ما كان على فَعُولاء وقال : " وَاعْلَم أَن سِيبَوَيْهٍ يَقُول فِي تحقير بروكاء وبركاء وخرسان ، بريكاء وخريسان فيحذف ألف خُرَاسَان الأولى وواو

بروكاء ، كَمَا يحذف ألف مبارك وَلَيْسَ هَذَا بصواب ولا قياس "(المبرد بد ت ،2 / 262)

وذكر ذلك سيبويه في مكانين منفصلين من الكتاب فقال : " وإذا حقَّرت بروكاء أو حلولاء [جلولاء] قلت: بريكاء وجليلاء ... كما تقول في خراسان: خريسان " (سيبويه 1988 ، 3 /440 ،495) .

وبروكاء تعني الثبات في الحرب " وابتركوا جثوا للحرب فاقتتلوا وهي البروكاء " (الفيروز آبادي 2005 ، مادة ب ، ر ، ك) .

قال الشاعر : لاينجي من الغمرات إلا براكاء القتال أو الفرار

والبراكاء بالفتح والضم للمعنى نفسه وهو الثبات في الحرب . ويشرح الرضي الخلاف بين سيبويه والمبرد فيذكر أن سيبويه يقول في تحقير بروكاء بُرَيْكَاء بالتخفيف والمبرد بالتشديد ، وهذا ناتج عن أن المبرد لا يجيز حذف الواو وأما سيبويه فينقل عنه أن قال : " وأما واو بَرُوكاء وجَلُولاء فمدة ضعيفة فلا مبالاة بحذفها " (الرضي الاستراباذي1975 ، 1 / 248) .

المسألة السابعة :

قال رؤبة : تقول بنتي قد أنى إناكا يا أبتِ علّك أو عساكا

هذه مسألة من المسائل المشهور فيها الخلاف بين النحاة ، وهي ما يتصل بالفعل (عسى) من الضمائر نحو (عساك ، عساه ، وعساني) ، وفيها ثلاثة مذاهب رئيسة ، وهي مذهب سيبوية الذي رده المبرد بعبارة قد تكون قاسية حيث قال : " فأما قول سيبويه: إنّها تقع فى بعض الْمواضع بمنزلة (لَعَلَّ) مع المضمر فتقول: عساك وعسانى - فهو غلط منه ؛ لأن الأفعال لا تعمل فى المضمر إلَّا كما تعمل فى المظهر " (المبرد بد ت ، 3 / 71) . والمذهب الثاني هو مذهب أبي الحسن الأخفش الذي قال عنه المبرد : " فليس هذا القول بشئ ، ولا قول: أَنا كأنت، ولا أَنْت كأنا - بشئ ، ولا يجوز هذا " (السابق 3 / 73) . والمذهب الثالث ما ذكره المبرد .

وهذا مختصر هذه الآراء :

مذهب سيبويه يقول إن الضمير المتصل بالفعل (عسى) في موضع نصب اسم عسى ، وأن يفعل في موضع رفع خبرها ، وهي عنده على إلحاق عسى بلعل ، فهي عنده تنصب الاسم وترفع الخبر (ينظر السيرافي بد ت 2 / 158) . وما مذهب إليه الأخفش هو أن عسى على حالها ؛ ترفع الاسم ، وتنصب الخبر مثل باقي أخواتها (أفعال المقاربة) ، إلا أن ضمير النصب الذي اتصل بها (الكاف ، الياء ، الهاء) ناب عن ضمير الرفع وحل محله (ينظر الأزهري 2000 ، 1 / 298) ، ورد أبو العباس هذين

المذهبين بما تقدم من كلامه ، ومذهبه فيها أن عسى على حالها ، فهي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهو موافق للأخفش في هذا ، ويخالفه في تعيين الاسم والخبر ، فالاسم المرفوع بعسى عنده هو الخبر المنصوب بعسى عند الأخفش ، والخبر في تقديره هو الاسم في مذهب الأخفش (ينظر السيوطي بد ت ، 1 / 482) .

ففي قولنا : عساك أن تفوز . يرى المبرد أنّ أنْ والفعل في محل رفع اسم عسى ، والكاف في محل نصب خبرها ، ويرى الأخفش أنّ اسمها (الكاف) ضمير النصب الذي استُعير ليحل محل رفع ، وخبرها أنْ والفعل ، وسيبويه يرى أنّ اسمها (الكاف) ضمير النصب ويجعلها ناصبة للاسم رافعة للخبر ويلحقها بلعل .

وتناول هذه المسألة وهذه المذاهب التي وردت حولها كثير من السادة العلماء النحاة في مصنفاتهم المختلفة ولم نجد أحد منهم يبين الرأي الراجح منها أو المذهب المرضي عنده وإنما نجدهم جميعا يذكرون المسألة ويذكرون المذاهب الواردة فيها ويعينون أصحاب تلك المذاهب ويذكرون أدلتهم على مذاهبهم وربما يبسطون القول في مناقشتها دون تحديد ما يرونه في رجحان أحد المذاهب على غيره . إلا ما ذكره ابن مالك في النظم دون الشرح حيث قال :

هذا اختياري تابعًا أبا الحسن ... منظرًا ما قال شاد ذو علن

يا ابن الزبير طالما عصيكا ... وطالما عنيتنا إليكا

والعملين سيبويه عكسا ... مسويًا هنا لعل بـ عسى

والآخر اسم، والمقدم الخبر ... عند أبي العباس فاعرف الصور

وورد في مقدمة تحقيق شرح الكافية الشافية " وهكذا رأينا المصنف يقف أمام الآراء المختلفة ، يذكرها ، ويعين أصحابها ، ويردفها بأدلتها، ويناقشها ، ولا يبين الرأي المختار عنده كما فعل في النظم " (ابن مالك بد ت ، 1 / 77) .

المسألة الثامنة :

من المعلوم أنه لا يوجد اسم ثنائي الأصول في اللغة العربية ، وأنه وإن وجد اسم على حرفين فلا بد أن يكون الثالث محذوفاً ، نحو : أب ، أخ ، يد ، فم ، دم ، وغيرها ، وهذا الحذف اعتباطيا لا لعلة إلا علة التخفيف ، ويعرف الحرف المحذوف بالرجوع إلى التثنية ، أو الجمع ، لهذه الأسماء ، وقد حذفت الياء من دم وأصله دَمْيٌ لثنيته على دميان ، وقال بعضهم دموان (ينظر العكبري 1995 ، 2 / 348) ، وكما اختُلف في الحرف المحذوف بين الياء أو الواو ، اختُلف في هذا الاسم (دم) هل هو على فَعْلٌ أو

فَعَلٌ .

قال المبرد : " فأَمّا (دم) فَهُوَ (فَعَل) " (المبرد بد ت ، 1 ، 231) ، وقال في موضع آخر : " وسيبويه يزْعم أَن (دَمًا) (فَعْل) فى الأَصْل ، وَهَذَا خطأ ؛ لِأَنَّك تَقول : دمى يدمى فَهُوَ دم فمصدر هَذَا لَا يكون إِلَّا (فعل) " (السابق 3 / 152) .

ويُخطئ المبرد سيبويه مرة أخرى ، وينقل الأزهري المذهبين وقال إن الأصل في يد، ودم، وشفة ، أن تكون على وزن فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، وهو الصحيح عند سيبويه والأخفش . أما مذهب المبرد فإنه يرى أنها على فَعَل بفتح الفاء والعين [1] ، ولم يُخطئ الأزهري أيا من الرأيين ، وكذلك لم يرجح أحدهما على الآخر . في حين أن ابن السراج سبقه إلى ذلك بقوله : " وليسَ عندي في قولهم: دَمِيَ يَدْمَة دَمًا حجةٌ لِمَنْ ادَّعى أَنَّ "دَمًا" فَعَلٌ لأَنَّ قولُهم: دَمِيَ يَدْمى دَمًا إنَّما هُو" فِعْلٌ " ومَصدرٌ اشتقا مِنَ الدمِ كمَا: اشتقَّ تَرِبَ مِنَ "التُّرابِ" وشَعرُ الجبينِ مِنَ الشَعَرِ فقولُهم "دَمًا" اسمٌ للحدثِ والدمُ اسمٌ للشيءِ الذي هُوَ جسمٌ " (ابن السراج 1999 ، 3 / 323) .

ويصف ركن الدين شارح شافية ابن الحاجب رأي المبرد بقوله : " وهو ضعيف " (الحسيني الاستراباذي 2004 ، 1 / 402 ، 403) .

ويقدم ابن الوراق (ت 311 هـ) في علل النحو رأي المبرد ، ولا يمنع إجازة الرأي الآخر فيقول : " وَأما (دم) فَالْأَظْهر فِيهِ فَتْحة الْمِيم فِي الشّعْر، لِأَنَّهُ جَائِز أَن يكون سمي بمصدر: دمي يدمى دَمًا، فَلهَذَا كَانَ الْأَظْهر فِيهِ هَذَا الْوَجْه ، وَإِن كَانَ لَيْسَ بممتنع أَن يَجْعَل أَصله على (فعل) ، بِسُكُون الْعين " (ابن الوراق 1999 ، 554) .

المسألة التاسعة :

ذكر السادة النحاة في باب النداء أن هناك أسماء لازمت النداء ، ومعنى هذه الملازمة أن هذه الأسماء لم تستعمل في غير النداء إلا في ضرورة ، قال المرادي : " وهي ضربان مسموع ومقيس فمن المسموع يا أبتِ ، ويا أمتِ ، واللهمّ " (المرادي 2008 ، 3 / 1103) . والحديث هنا عن (اللهمّ) ، وأصل هذه الكلمة هي نداء لاسم الله تبارك وتعالى (الله) ففي النداء نقول : (يا الله) ، ولا يجوز عادة في أساليب العربية نداء ما فيه (أل) لما في ذلك من الجمع بين معرفتين (النداء ، وأل) إلا أن هذا ما خصت به اللغة هذا اللفظ الكريم ، قال ابن هشام : " وفيه ثلاث لغات (يا الله) بإثبات الألفين و(يلّله) بحذفهما و(ويالله) بحذف الثانية فقط " (ابن هشام بد ت ، 4 / 22) .

[1]) ينظر شرح التصريح على التوضيح 2 / 605 .

والأكثر في نداء لفظ الجلالة (الله) حذف حرف النداء (يا) والتعويض عنه بميم مشددة فنقول : (اللهمّ) ، واختلف التعبير عن الميم عند بعض المتقدمين بين البدل والعوض ، قال الخليل : " قلت اللهم فزدت الميم بدلا من ياء في أوله " (الفراهيدي 1995 ، 137) . ونقل سيبويه عن الخليل فقال : " وقال الخليل رحمه الله اللهم نداء والميم هاهنا بدل من يا " (سيبويه 1988 ، 2 / 196) . وعبر في موضع آخر بالعوض فقال : " وقولهم اللهم حذفوا (يا) وألحقوا الميم عوضا " (سيبويه 1988 ، 1 / 25) . وأغلب المصنفات إن لم نقل جميعها تستخدم لفظ عوض .

قال ابن جني : " جماع ما في هذا أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض من المعوض منه وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك ... وتقول في ميم (اللهم) أنها عوض من يا في أوله ولا تقول بدل " (ابن جني بد ت ، 1 ، 266) .

قال الناظم : والأكثر اللهمّ بالتعويض وشذّ يا اللهمّ في قريض (ابن مالك بد ت ، 3 / 1306)

ونقل صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف (ينظر الأنباري 2003 ، 1 / 279) رأي نحاة الكوفة ورده لمذهبهم في أن الميم المشددة في آخر اللهم ليست عوضا من يا النداء معتمدين رأي الفراء (ينظر الفراء بد ت ، 1 / 203) .

وكما ذكرت فإن الأكثر في نداء لفظ الجلالة (الله) هو (اللهمّ) ولم يرد في النص الكريم نداء للفظ الجلالة (الله) إلا بقوله تعالى : ﴿ اللهمّ ﴾ فقد ودت هذه اللفظة خمس مرات في خمس آيات من آيات الذكر الحكيم (آل عمران 26،المائدة 114 ، الأنفال 32 ، يونس 10 ، الزمر 46) .

قال الله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ (آل عمران 26) . وقال الله تعالى ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ عالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبادِكَ فِي ما كانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ (الزمر 46 .

وفي هاتين الآيتين خالف المبرد مذهب سيبويه في عدم جواز وصف (اللهم) " ففي جواز وصفه خلاف منعه سيبويه والخليل ؛ لأنه لما اتصلت به الميم صار بمنزلة صوت كقولك يا هناة ، وأجازه المبرد والزجاج " (المرادي 2008 ، 2 / 1070)

قال سيبويه : " وأما قوله عز وجل ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ ﴾ فعلى ياء " (سيبويه 1988 ، 2 / 196) .

وقال المبرد : " ولا يجوز عنده وصفه ولا آراه كما قال " (المبرد بد ت ، 4 / 239) .

فسيبويه يرى أن لفظ الجلالة (الله) في حال اتصال آخره بالميم المشددة والمعوضة لحرف النداء أشبه الأصوات بهذا التركيب الطارئ ، فلم يجز نعته ، حاله حال ما أشبهه ؛ لأنه غير متمكن في الاستعمال ، فيكون (فاطر) منادى جديد بحرف نداء مقدر ؛ أي يا فاطر ، وعليه يكون عند سيبويه قوله تعالى : ﴿ اللهم فاطر ﴾ اللهم منادى وفاطر منادى آخر . في حين يرى المبرد جواز وصفه بمرفوع على اللفظ أو منصوب على الموضع فيكون (فاطر) نعت لله . وتبع الزجاجُ المبردَ في هذا فقال : " وزعم سيبويه أن هذا الاسم لا يوصف لأنه قد ضُمت إليه الميم ... والقول عندي أن ﴿ مالك الملك ﴾ صفة لله ، وأن ﴿ فاطر السماوات والأرض ﴾ كذلك ، وذلك أن الاسم ومعه الميم بمنزلته معه يا فلا تمنع الصفة مع الميم كما لا تمنع مع يا " (الزجاج 1988 ، 1 / 394) .

واختلف من جاء بعدهم من النحاة والمعربين باختلافهم فمنهم من اكتفى بذكر المذهبين دون الذهاب مع أحدهما ومنهم من ذكر ورجّح ومنهم من ذكر أحدهما دون الآخر .

وهذه نماذج ممن اكتفى بالذكر ، قال الباقولي ت (543) هـ : " وانتصاب قوله : ﴿ يا ملك الملك ﴾ على نداء آخر ، أي يا مالك الملك ، ويا فاطر السماوات ... وأبو العباس يحمله على موضع المنادى كقولهم : يا زيد أخا عمرو ، وسيبويه لا يرى ذلك " (الباقولي 1420 ه ، 2 / 652 ، وينظر أبو حيان 1420 ه ، 3 / 85) . وقال أبو البقاء : " هو نداء ثان أي يا مالك الملك ولا يجوز أن يكون صفة عند سيبويه على الموضع لأن الميم في آخر المنادى تمنع من ذلك ، وأجاز المبرد والزجاج أن يكون صفة " (العكبري بد ت ، 1 / 250) .

وأما من ذكر ورجّح فقد نقل السيوطي عن إبي حيان فقال : " وقال أبو حيان : والصحيح مذهب سيبويه لأنه لم يُسمع فيه اللهم الرحيم ارحمنا ، والآية ونحوها محتملة للنداء " (السيوطي بد ت ، 2 / 64) . ولم أهتد لقول أبي حيان ففي البحر يقول : " ولا يوصف اللهم عند سيبويه وأجاز أبو العباس وأبو إسحق وصفه فهو عندهم صفة للاهمّ ، وهي مسألة يُبحث عنها في علم النحو " (أبو حيان 1420 ه ، 3 / 85) . فقصدت كتابه في النحو (ارتشاف الضرب) فلم أجد ما أبحث عنه .

ومن ذكر أحد المذهبين دون الآخر ، قال الزجاجي (ت 337 هـ) : " وأما قوله : ﴿ اللهم فاطر السماوات والأرض ﴾ فإنه على نداءين " (الزجاجي 1985 ، 90) . وقال أبوجعفر النحاس (ت 338 هـ) : " ﴿ قل اللهم فاطر السماوات والأرض ﴾ نصب لأنه نداء مضاف " (النحاس 1421 ه ، 4 / 12) قال صاحب الجدول عن قوله تعالى : اللهم مالك الملك ﴾ مالك بدل من لفظ الجلالة وقال عن الآية الثانية : " ﴿ فاطر ﴾ نعت للفظ الجلالة منصوب لأن مضاف ، ﴿ عالم ﴾ نعت ثان " (صافي

1418 ه ، 24 / 193) .

وسبقه السمين الحلبي فقال : " قوله : ﴿ مالك الملك ﴾ فيه أوجه أحدها أنه بدل من اللهم ، الثاني أنه عطف بيان ، الثالث أنه منادى ثان ... الرابع أنه نعت على الموضع فلذلك نُصب " (السمين الحلبي بد ت ، 3 / 99 ، وينظر ابن عادل 1998 ، 5 / 124 ، 125)

المسألة العاشرة : (العامل في النعت)

النعت تابع لمتبوع سبقه وهو المنعوت ، وهذا المنعوت معمول لعامل في جملته ، ويكاد يجمع أهل اللغة والنحو على أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت ، وحكم النعت الإعرابي هو التبعية لمنعوته ، ومن اتساع العربية وجمالها جاز في النعت القطع عن التبيعية في الإعراب لمنعوته ، فيخالفه في إعرابه ، وهذا الجائز قد يكون واجبا ، وذلك عند نعت منعوتين عمل فيهما عاملان اختلفا في المعنى أو في العمل ، فاختلاف المعنى نحو : جاء زيد وذهب عمرو العاقلان ، ويجوز العاقلين . واختلاف العمل نحو : حضر زيد وقابلت عمرا الفاضلان أو الفاضلين . فـ" إن اختلف العاملان في المعنى والعمل أو في حدهما وجب القطع " (المرادي 2008 ،2 / 960) . ففي مثل هذين المثالين يكون قطع النعت عن التبعية في الإعراب لمنعوته واجبا ، فيكون النعت في الجملتين السابقتين (الفاضلان ، الفاضلين والعاقلان ، العاقلين) خبر مبتدأ في حال رفعهما ، أو مفعول به في حال نصبهما ، قطعا عن التبعية لاختلاف العامل في النعت في عمله أو في معناه .

قال المبرد : " وكان سيبويه يجيز جاء عبد الله وذهب زيد العاقلان على النعت لأنهما ارتفعا بالفعل فيقول رفعهما من جهة واحدة وكذلك هذا زيد وذاك عبد الله العاقلان لأنهما خبر ابتداء ، وليس القول عندي كما قال ؛ لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت " (المبرد بد ت ، 4 / 315)

وورد هذا عند سيبويه في قوله : " وتقول هذا رجل وامرأته منطلقان ، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان لأنهما ارتفعا من وجه واحد ، وهما اسمان بُنيا على مبتدأين ، انطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان ، وذهب أخوك وقدم عمرو الرجلان الحليمان " (سيبويه 1988 ، 2 / 60) .

والجمهور في هذه المسألة على القطع قال المرادي : " والإتباع في ذلك يمتنع عند الجمهور إذ العمل الواحد لا يمكن نسبته إلى عاملين ، من شأن كل واحد منهما أن يستقل " (المرادي 2008 ، 2 / 961) .

وقال الأزهري : " فإن اختلفا ... فذهب الجمهور إلى منع الإتباع والأخفش والجرمي إلى جوازه " (الأزهري 2000 ، 2 / 122) .

هذا والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله .

ثبت المصادر

ـ القرآن الكريم .

ـ الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 4 ، 1999 م .

ـ إعراب القرآن للباقولي ، علي بن الحسين بن علي أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي ت 543 هـ ، تحقيق ودراسة إبراهيم الإبياري ، دار الكتب المصرية القاهرة ـ دار الكتب اللبنانية بيروت ، الطبعة الرابعة 1420 هـ .

ـ إعراب القرآن للنحاس ،أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي ت 338 هـ ، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون ، دار المتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى 1421 هـ .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري ت 577 هـ ، المكتبة العصرية ، الطبعو الأولى 1424 هـ ـ 2003 م .

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت 761 هـ) ، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة د . رجب عثمان محمد ، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى 1418 هـ ـ 1998 م .

ـ التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616 هـ) تحقيق علي محمد البجاوي ، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه .

ـ تفسير البحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745 هـ) ، تحقيق صدقي محمد جميل ، دار الفكر بيروت ، 1420 هـ .

ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت 749 هـ) ، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر

، الطبعة الأولى 1328 هـ ـ 2008 م

ـ الجدول في إعراب القرآن الكريم ، محمود بن عبد الرحيم صافي ، (ت 1376 هـ) ، دار الرشيد . دمشق ـ مؤسسة الإيمان . بيروت ، الطبعة الرابعة 1418 هـ .

ـ الجمل في النحو ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن تميم الفراهيدي (ت 170 هـ) ، تحقيق فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة 1416 هـ ـ 1995 م

ـ الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ) ، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة .

ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت 756 هـ) ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دار القلم . دمشق .

ـ الشافية في علم التصريف ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب الكردي المالكي 0 ت 646 هـ) ، تحقيق حسن أحمد العثماني ، المكتبة المكية . مكة المكرمة ، الطبعة الأولى 1415 هـ ـ 1995 م .

ـ شرح أبيات سيبويه ، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 385 هـ) ، تحقيق محمد علي الريح هاشم ، راجعه طه عبد الرءوف سعد ، كتبة الكليات الأزهرية .

ـ شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري يعرف بالواد (ت 905 هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 1421 ـ 2000 م .

ـ شرح شافية ابن الحاجب ، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي نجم الدين (ت 686 هـ) ، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها الأساتذة محمد نو الحسن ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيوت . لبنان ، عام النشر 1395 هـ ـ 1975 م .

ـ شرح شافية ابن الحاجب ، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاستراباذي ركن الدين (ت 715 ه) ، تحيق عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الأولى 1425 هـ ـ 2004 م .

ـ شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين (ت 672 هـ) ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، الناشر جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة الأولى .

ـ شرح المفصل لابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 646 هـ) ، تحقيق

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين ، الطبعة الأولى 2013 م .

ـ علل التثنية ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ) ، تحقيق الدكتور صبحي التميمي ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية ـ مصر .

ـ علل النحو ، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن ابن الوراق ، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشيد ـ الرياض ـ السعودية ، الطبعة الأولى 1420 هـ ـ 1999 م

ـ القاموس المحيط ، مجد الدين أب طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت 817 هـ) ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي ، الناشر مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ، الطبعة الثامنة 1426 هـ ـ 2005 م .

ـ الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب سيبويه (ت 180 هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الثالثة 1408ه ـ 1988 م .

ـ اللامات ، عبد الرحمن بن إسحق البدادي النهاوندي الزجاجي أبو القاسم (ت 337 هـ) ، تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر دمشق ، الطبعة الثانية 1405 ه ـ 1985 م .

ـ اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616 ه) ، تحقيق عبد الإله النبهان ، دار الفكر دمشق ، الطبعة الأولى 1416 ه ـ 1995 م

ـ اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمقي النعماني (ت 775 ه) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1419 هـ ـ 1998 م .

ـ لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت 711 هـ) ، دار صادر بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثالثة 1414 هـ .

ـ اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 92 هـ) ، تحقيق فائز فارس ، الناشر دار الكتب الثقافية الكويت .

ـ معاني القرآن ، أبو زكرياء يحى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت 207 ه) ، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة مصر ، الطبعة الأولى .

ـ معاني القرآن ، أبوجعفر النحاس أحمد بن محمد (ت 338 ه) ، تحقيق محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى مكة ، الطبعة الأولى 1409 هـ .

ـ معاني القرآن للأخفش ، أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري المعوف بالأخفش الأوسط (ت 215 ه) ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الأولى 1411 ه ـ 1990 م .

ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، إبراهيم بن السرى بن سهل بن إسحق الزجاج (ت 311 ه) ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الأولى 1408 ه ـ 1988 م .

ـ المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد (285 هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت .

ـ الممتع الكبير في التصريف ، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت 669 ه) ، مكتبة لبنان ، الطبعة الأولى 1996 م

ـ المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني (ت 247 هـ) ، تحقيق وتعليق محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، منشورات محمد علي بيضون ، الطبعة الأولى 1999 م .

ـ نتائج الفكر في النحو للسهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 581 ه) ، دار الكتب العلميى بيروت ، الطبعة الأولى 1412 ه ـ 1992 م .

ـ النحو الوافي ، عباس حسن (ت 1398 ه) ، دار المعارف الطبعة الخامسة عشرة .

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911 ه) ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التفيقية مصر .